منَ الاحتباكِ إلى الاعتدادِ بالمبنى العدميِّ

د. هيثم حماد الثوابية

الجامعة الألمانية الأردنية

المُلخّصُ

يهدفُ هذا البحثُ إلى إثباتِ أنّ هناكَ منطقةَ أعرافٍ بين مبحثِ الحذفِ بينَ **التراثيِّ التليد** "الإرثين النحويِّ البلاغيِّ" **واللسانيِّ الطريف** "نحوِ النصِّ". وهذه المنطقةُ تتضاءلُ باستكناه نقاطِ الالتقاءِ والاختلافِ بينَ معطياتِ أهلِ تلكُم المنطقةِ "الاحتباكِ البلاغيِّ" و"الاحتباكِ النحويِّ" و"الاعتدادِ بالمبنى العدميِّ" من خلال أمور عدة: وهي المفهومُ، والشروطُ، والفائدةُ، والأنواعُ، والنماذجُ. وقد وصلَ البحثُ إلى أنَّ هذه المصطلحاتِ اتفقتْ فيما بينها في تلكم الأمورِ. وتأسيساً على ما سبق، فقد جاءَ الإرثُ النحويُّ أساساً متيناً لمنجزاتِ الإرثِ البلاغيِّ مِنْ خلالِ الاهتمامِ بالحدثِ الكلاميِّ المتضمنِ للتركيبِ والسياقِ والمتغيراتِ الخارجيةِ، في حين أنَّ الالتقاءَ بينَهما شكلَ القاعدةَ الأساسيةَ لمنجزاتِ نحوِ النصِّ في مبحثِ السبكِ.

الكلماتُ الدالةُ: الاحتباكُ – الاعتدادُ بالمبنى العدمي – نحوُ النص.

المَدْخَلُ

إنَّ من أساليبِ اللغةِ، وعجيبِ سرِّها أنْ ترى الرونقَ والروعةَ والجمالَ يتجلّى في تناسقِ تراكيبِها عندما تقومُ بحذفِ أحدِ أركانِ الجملةِ الأساسيةِ أو شيءٍ منْ متعلقاتِها، وهذا المحذوفُ يمثّلُ البيانَ والقوةَ والسبكَ في السترِ والغطاءِ والإضمارِ، ويمثّلُ الركاكةَ والغثَّ والحشوَ في الذكرِ والبيانِ.

والحذفُ ظاهرةٌ لغويةٌ تشتركُ فيها اللغاتُ الساميةُ، وتتجلى هذه الظاهرةُ في بعضِ اللغاتِ بشكلٍ أكثر وضوحاً منْ بعضِها الآخر، واللغةُ العربيةُ إحدى تلكَ اللغاتِ، إذ شكلتْ هذهِ الظاهرةُ جانباً منْ كينونتِها المستدامةِ التي يتعاورُها المتحدثونَ بِها، ويستقبلُها متلقوها دونَ أنْ يتفهموا ماهيةَ الحذفِ وسببَه ونوعَه وشروطَه لاعتبارٍ واحدٍ مفادهُ أنَّهم ميالونَ إلى الإيجازِ غير المُخلِّ، والبعدِ عن الإطنابِ المُملِ.

وقدْ تنبه البلاغيونَ إلى هذهِ الظاهرةِ، ووصلوا إلى أنَّ الحذفَ يسهمُ في ربطِ الجملِ بعضَها ببعضٍ؛ لينتقلَ النحوُ – كما عبر بعضهم – منْ ناحيةٍ شكليةٍ رياضيةٍ إلى ناحيةٍ دلاليةٍ معنويةٍ. وبالانتباهِ نفسِهِ نجدُ علماءَ النصِّ المحدثينَ "نحو النصّ" يهتمونَ بهذهِ الظاهرةِ على أنَّها تمثّلُ معياراً هاماً في سبكِ النصِّ المفضي إلى البنيةِ الشكليةِ المتماسكةِ، والدلالةِ المعبرةِ المؤثرةِ.

وبينَ هذا وذاكَ نجدُ العديدَ منَ المصطلحاتِ والمسمياتِ لبعضِ مفرداتِ هذهِ الظاهرةِ، ومنْ هذهِ المصطلحاتِ "الاحتباكُ" في التراثِ البلاغيِّ العربيِّ، و"الاعتدادُ بالمبنى العدميِّ" عندَ علماءِ نحوِ النصِّ.

الاحتباكُ من منظورٍ بلاغيٍّ

الاحتباكُ لغةً: مصدرٌ للفعلِ حبكَ، ومعناهُ الشدُّ والإحكامُ، يقالُ احتبكَ إزارهُ إذا احتبى بهِ وشدّهُ إلى يديهِ، وقالَ الأصمعيُّ: الاحتباكُ الاحتباءُ، ولكنَّ الاحتباكَ شدُّ الإزارِ وإحكامُهُ، وحَبَكَ الثوبَ يحبِكُهُ بالكسرِ حَبْكاً أي: أجادَ نسجَهُ، وذكرَ ابنُ الإعرابيِّ أنّ كلَّ شيءٍ أحكمتَهُ وأحسنتَ عملَهُ فقدْ أحتبكتَهُ[1].

وأمَّا اصطلاحاً فهُوَ عند البلاغيين "أَن يحذف من الأول مَا أثبت نَظِيره فِي الثَّانِي ويحذف من الثَّانِي مَا أثبت نَظِيره فِي الأول فَإِن التَّقْدِير فِيهِ. وَإِنِّي لتعروني لذكراك هزة وانتفاضة كهزة العصفور وانتفاضته. فَحذف من الأول وَهَذَا الْبَيْت من قصيدة لأبي صَخْر الْهُذلِيّ"[2] .

فقدْ عرّفهُ الرعينيُّ الغرناطيُّ بقولهِ: "وفيهِ أيضاً لقبٌ غريبٌ منْ ألفاظِ البديعِ يقالُ لهُ الاحتباكُ، وهوَ عزيزٌ عندهُمْ، وهوَ أنْ تحذفَ منَ الأولِ مَا أثبتَ نظيرهُ في الثاني، وتحذفَ منَ الثاني مَا أثبتَ نظيرهُ في الأولِ"[3]. وقالَ فيهِ البقاعيُّ: "وهوَ أنْ يؤتى بكلامينِ يحذفُ منهُمَا شيءٌ إيجازاً، ويدلُّ مَا ذُكرَ على مَا حُذفَ منَ الآخرِ"[4]. وقدْ عرّفهُ الدكتورُ عبدالفتاح الحموز وقالَ عنهُ: "أنْ يُحذفَ منَ الأولِ

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩. مادة حبك، ابن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٩هـ. مادة حبك.

(٢) البغدادي عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٣، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) الغرناطي، جعفر، **طراز الحلة وشفاء الغلة**، تحقيق: رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية، ص٥٠٨- ص٥١٠.

(٤) البقاعي، برهان الدين (٨٥٥هـ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي، ج٤، ص٢٦٣.

مَا أثبتَ في الثاني، ومنَ الثاني مَا أثبتَ في الأولِ"[1]، وقدْ أطلقَ عليهِ الشيخُ الشعراويُّ بتربيبِ الفائدةِ[2]. وبعبارةٍ أخرى: هوَ أنْ يُحذفَ منْ كلِّ جملةٍ شيءٌ إيجازاً، ويُذكرَ في الجملةِ الأخرى مَا يدلّ عليهِ.

ولا يخفى على أحدٍ أنَّ هناكَ علاقةً وثيقةً بينَ الدلالةِ اللغويةِ والدلالةِ الاصطلاحيةِ؛ فالدلالةُ اللغويةُ لـ "حبكَ" الشدُّ والإحكامُ وتحسينُ أثرِ الصنعةِ في الثوبِ منْ خلالِ سدِّ الفرجِ التي بينَ خيوطِهِ، وقدْ انتقلَ ذلكَ إلى الدلالةِ الاصطلاحيةِ منْ خلالِ تشبيهِ مواضعِ الحذفِ في التراكيبِ بالفرجِ التي بينَ الخيوطِ؛ فوَضْعُ المحذوفِ في موضِعهِ المناسبِ يحبكُ النصَّ ويسبُكهُ سَبْكاً مَتيناً.

وهنا يظهرُ أن الاحتباكَ مقترنٌ بمبحثِ الحذفِ أشدَّ الاقتران؛ لأنَّ الاحتباكَ قائمٌ في أساسهِ على الحذفِ ولا يتمُّ إلا بهِ.

ولعلَّ أولَ منْ نظرَ[3] إلى هذا المصطلحِ عندَ البلاغيينَ الرعينيُّ الغرناطيُّ في شرحهِ لبديعة صديقهِ ابنِ جابر بقولِهِ السابقِ: "قلتُ: وفيهِ أيضاً لقبٌ غريبٌ

---

(١) الحموز، عبدالفتاح، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الرشيد، الرياض، ١٩٨٤، ج٣، ص١٠٠.

(٢) الشعراوي، محمد، **المنتخب من تفسير القرآن الكريم**، دار العودة، بيروت،١٩٨٠، ج١، ص٤٣٢.

(٣) لن نتطرق إلى جهود النحاة هنا لأننا أفردنا لها مبحثاً مستقلاً لاحقاً، لكن وجد العديد من المفسرين الذي شكلوا بعض الإرهاصات الأولى للاحتباك، لكنها لم ترتق إلى مستوى التنظير، ومنهم الطبري وابن عطية والزمخشري، انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، =١٤٢١هـ،٢٠٠١م، ١، ص٦٥٢. ابن عطية أبو محمد عبدالحق (ت٥٤١هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالله الأنصاري والسيد عبدالعال إبراهيم، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، ط١٩٧٧،١ج١٢، ص٤٤. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل**، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٤٧٩.

منْ ألقابِ البديعِ، يقالُ لهُ: الاحتباكُ، وهوَ عزيزٌ عندهُمْ، وهوَ أنْ تحذفَ منَ الأولِ مَا أثبتَ نظيرهُ في الثاني، وتحذفَ منَ الثاني مَا أثبتَ نظيرهُ في الأولِ، وقدْ تقدّمَ تقريرهُ، ومنهُ قولُ الشاعرِ:

وإنّـــي لتعرُونِـــي لـــذكراكِ فَتْـــرَةٌ كَمَا انتفضَ العصفورُ بللهُ القطرُ"[1]

وقدْ تطرقَ الزركشيُّ إلى الاحتباكِ نوعاً منْ أنواعِ الحذفِ، ولكنْ أسماهُ الحذفَ المقابليَّ، فقالَ: "وهوَ أنْ يجتمعَ في الكلامِ مُتقابلانِ، فيحذفَ منْ واحدٍ منهُمَا مقابله؛ لدلالةِ الآخرِ عليهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَاْ بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرَمُونَ﴾[2] والأصلُ: فإن افتريتهُ فعليّ إجرامي وأنتُمْ برآءٌ منهُ، وعليكُمْ إجرامكُمْ وأنا بريءٌ مما تجرمونَ، فنسبة قوله تعالى: "إجرامي"، وهوَ الأولُ إلى قولِهِ "وعليكم إجرامكم"، وهوَ الثالثُ كنسبةِ قوله "وأنتم برآءٌ منهُ" وهوَ الثاني إلى قولِهِ تعالى: "وأنَا بريءٌ ممَّا تُجرمُونَ"، وهوَ الرابعُ، واكتفى منْ كلٍّ مُتناسبينِ بأحدِهمَا"[3].

وقدْ ذكرَ السيوطيُّ الاحتباكَ في عددٍ منْ كتبهِ زاعماً أنَّهُ منْ زياداتهِ لعدمِ تنبهِ العلماءِ لَهُ، فقالَ في كتابهِ (التحبيرُ في علمِ التفسيرِ): "هذا النوعُ منْ زياداتي، وهو نوعٌ لطيفٌ، ولمْ نرَ أحداً ذكرهُ منْ أهلِ المعاني والبيانِ والبديعِ، وكنتُ تأملتُ قولَهُ تعالى: ﴿لاَ يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلا زَمْهَرِيرًا﴾[4] والقولينِ اللذينِ في

---

(١) **خزانة الأدب**، ج٣، ص٢٥٩. لقد سبق تخريج قول الرعيني في الصفحة السابقة ولأهمية قوله أعدناه مرة أخرى .

(٢) **هود**، ٣٤.

(٣) الزركشي، بدر الدين (٧٩٤)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية ، بيروت، ج٣، ص١٢٩.

(٤) **الإنسان**، ١٣.

الزمهريرِ. فقيلَ هو القمرُ في مقابلةِ الشمسِ، وقيلَ: هو البردُ، فقلتُ لعلَ المرادَ بهِ البردُ، وأفادَ بالشمسِ: أنّهُ لا قمرَ فيها، وبالزمهريرِ: أنّهُ لا حرَّ فيها فحذفَ منْ كلٍّ شقٍّ مقابلَ الآخر"[1].

وقدْ تطرقَ إليهِ أيضاً الشهابُ الخفاجيُّ عندمَا عقّبَ على مَا ذكرهُ أبو حيان في تفسيرِ قولهِ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ يَغْلِبُواْ أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾[2] فقَالَ: "في البحرِ انظرْ إلى فصَاحةِ هذا الكلامِ حيثُ أثبتَ قيداً في الجملةِ الأولى وهوَ "صابرونَ" وحذفَ نظيرَهُ منَ الثانيةِ، وأثبتَ قيداً في الثانيةِ وهوَ "منَ الذينَ كفروا" وحذفَهُ منَ الأولى، ولمّا كانَ الصبرُ شديدَ المغلوبيةِ أثبتَ في جملتي التخفيف، وحذفَ منَ الثانيةِ لدلالةِ السابقةِ عليهِ، ثم ختمت بقوله "والله مع الصابرين" مبالغة في شدةِ المغلوبيةِ، ولم يأتِ في جملتي التخفيف بقيدِ الكفرِ اكتفاءً بمَا قبلهِ، قلتُ هذا نوعٌ منَ البديعِ يسمى الاحتباكُ."[3].

وكذلكَ نجدُ هذا المصطلحَ –الاحتباكَ– عند الألوسيِّ عندمَا فسّرَ قولَهُ تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾[4] فقالَ: "وأصلُ الكلامِ اضممْ يدكَ تنضمُّ وأخرجْها تخرجُ، فحذفَ مَا حذفَ منَ الأولِ والثاني، وأبقى مَا يدلُّ عليهِ، فهوَ إيجازٌ يُسمى بالاحتباكِ"[5].

وأما فيما يتعلقُ بأدلةِ الاحتباكِ فقد حصرَهَا المفسرونَ والبلاغيونَ في الدليلِ اللفظيِّ، فالزركشيُّ يقولُ بعدَ ذكرِ العديدِ منْ أمثلةِ الحذفِ التقابليِّ –الاحتباكِ–:

---

(١) السيوطي، (٩١١هـ)، **التحبير في علم التفسير**، تحقيق: فتحي عبدالقادر، دار المنار، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٨٢.

(٢) **الأنفال**، ٦٥.

(٣) الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)، **عناية القاضي وكفاية الراضي**، دار صادر، بيروت، ج٤، ص٢٩٠.

(٤) **طه**، ٢٢.

(٥) الألوسي، شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن والسبعة المثاني**، إدارة الطباعة المنبرية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ج١٦، ص١٧٩.

"واعلمْ أنَّ دلالةَ السياقِ قاطعةٌ بهذهِ المحذوفاتِ"[1]. وأمَّا البقاعيّ فيذكرُ أنَّ الاحتباكَ يظهرُ منْ منطوقِ السياقِ لا منْ مفهومهِ، فقدْ قالَ عندما فسّرَ قولَهُ تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾[2]: "فالآيةُ منَ الاحتباكِ، وهو منطوقٌ لما أوجبهُ منَ السياقِ مفهوم: ذكرَ التحريَّ أولاً دليلاً على تركهِ ثانياً، وذكرَ جهنمَ ثانياً دليلاً على حذفِ الجنةِ أولاً"[3]، ويقصدُ منْ ذلكَ أنَّ الاحتباكَ قائمٌ على ذكرِ متقابلينِ يُحذفُ فيهما منَ الأولِ لدلالةِ الثانيِّ عليهِ، ومنَ الثانيِّ لدلالةِ الأولِ عليهِ.

وتأسيساً على ما سبقَ، فإن الدليلَ الذي يقومُ عليهِ الاحتباكُ عندَ البلاغيينَ والمفسرينَ هو الدليلُ اللفظيُّ السياقيُّ، الذي نلمسهُ منَ الحدثِ الكلاميِّ.

وإنَّ المتتبعَ لجهودِ البلاغيينَ يجدُ أنَّهم تطرقوا إلى فوائدِ الاحتباكِ، فقدْ ذكرَ الزركشيُّ أنهُ "يفيدُ سعةَ الكلامِ والإيجازَ **لعلمِ المخاطبِ به**"[4]. وذكرَ البقاعيُّ من تلكَ الفوائدِ الإيجازَ، وقالَ في ذلكَ: "هو أنْ يُحذَفَ منْ كلِّ جملةٍ شيءٌ إيجازاً"[5]، وتمامَ المعنى، وقالَ في ذلكَ: "ولمْ أجعل الآيةَ منَ الاحتباكِ لنقصِ المعنى"[6].

ولعلَّ منْ أهمِّ فوائدهِ **القدرةَ على الربطِ والسبكِ**، وقدْ تنبهَ إلى ذلكَ الزركشيُّ، فذكرهُ تلميحاً لا تصريحاً حينَ فسرَ قولهُ تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ

---

(١) **البرهان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٣، ص١٢٩.

(٢) **الجن**، ١٤.

(٣) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، المصدر السابق، ج٢٠، ص٤٨٦.

(٤) **البرهان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٢. انظر فائدة الحذف عند البلاغيين: الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٩٣. ص١٤٦ وابن الأثير، (٦٣٧هـ) **المثل السائر في أدب الكاتب**، تحقيق: أحمد الحوفي، دار الرافعي، الرياض، ١٩٨٣، ج٢، ص٣١٦.

(٥) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، المصدر السابق، ج٤، ص٢٦٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ١٤، ص١٧٩.

وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّـهُ﴾[1]

بقولـه: "فتقديرهُ: لا تقربوهنَّ حتى يطهُرنَ ويطّهرن، فإذا طهرنَ وتطهرنَ فأتوهنَّ؛ وهو قولٌ مركبٌ منْ أربعةِ أجزاءٍ؛ نسبةُ الأولِ إلى الثاني كنسبةِ الثاني إلى الرابعِ؛ فيُحذفُ منْ أحدهما لدلالةِ الآخر عليهِ"[2].

ولعلَّ التنظيرَ السابقَ يكشفُ الشروطَ التي يجبُ أنْ تتوافرَ في الاحتباكِ، وهذهِ الشروطُ هيَ:

أولاً: أنْ يكونَ في الكلامِ بعدَ الحذفِ دليلٌ على المحذوفِ.

ثانياً: أنْ يكونَ الحذفُ في جملتينِ.

ثالثاً: أنْ يفضيَ الحذفُ إلى نكتةٍ بلاغيةٍ.

رابعاً: أنْ يُحذفَ منْ كلتا الجملتينِ مَا أثبتَ في الأخرى. وهذا ليسَ بالشرطِ الأساسيِّ منْ وجهةِ نظرِ الباحثِ؛ لأنَّ الزركشيَّ قدَّمَ طائفةً منَ الأمثلةِ التي لا تتوافقُ معْ هذا الشرطِ؛ فيقولُ: "قدْ يُحذفُ منَ الأولِ لدلالةِ الثانيِّ عليهِ، وقد يُعكسُ، وقدْ يحتملُ اللفظُ الأمرينَ"[3]، ثم طرحَ مجموعةً منَ الأمثلةِ نسوقُ منها[4]: قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[5]، والتقديرُ: "إِنَّ اللَّهَ يصلي

---

(١) البقرة، ٢٢٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج٣، ص١٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٣٣.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) **الأحزاب**، ٥٦.

وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ"، وقولهُ تعالى: ﴿ يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1]، والتقديرُ: "يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ".

وأما فيما يتعلقُ بطبيعةِ المحذوفِ في الاحتباكِ، فإنّ التقابلَ بينَ الكلامين هوَ الذي ينبئُ عنْ طبيعته، فإذا كانَ الطرفُ الأولُ موجوداً، والطرفُ الثانيُّ محذوفاً – أوْ العكس – فإن هذا يستدعي تقديرَ المحذوفِ، فيكونُ الكلامُ المحذوفُ مفرداً إذا كانَ الكلامُ المقابلُ المذكورُ مفرداً، ويكونُ الكلامُ المحذوفُ جملةً إذا كانَ الكلامُ المقابلُ المذكورُ جملةً.

ومنْ شواهد حذفِ الكلامِ المفردِ حَذفُ "بريءٍ" في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2]، والتقديرُ: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ"[3]. ومنْ شواهِد حذفِ الجملةِ المحذوفةِ قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [4]. والتقديرُ: "قلْ أطيعُوا اللهَ والرسولَ يحبكم اللهُ".

وللاحتباكِ منْ منظورِ أهلِ البلاغةِ أقسامٌ أهمُّهَا[5]:

---

(٦) **الرعد**، ٣٩.

(١) **التوبة**، ٣.

(٢) **البرهان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٣.

(٣) **آل عمران**، ٣٢. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، المصدر السابق، ج٢، ص١٤. أنواع الحذف: **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١١٨– ١٢٩. مصطفى عبدالسلام، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، دار القرآن، القاهرة، ص٣٨.

(٤) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، المصدر السابق، ج ١٦، ص١٦٩. وج ٨، ص٣٢٢ وج١٧، ص٢٨٣.

أولاً: الاحتباكُ الضديُّ: هوَ الذي يقعُ بينَ ألفاظٍ متضادةٍ. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾(١).

ثانياً: الاحتباكُ المتشابهُ: هوَ الذي يقعُ بينَ ألفاظٍ متشابهةٍ. ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ يَغْلِبُواْ أَلْفاً مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾(٢).

ثالثاً: الاحتباكُ المتناظرُ: هوَ الذي يقعُ بينَ ألفاظٍ بينها صفات مشتركة. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾(٣).

رابعاً: الاحتباكُ المنفيُّ المثبتُ: هوَ الذي يقعُ بينَ ألفاظٍ تقومُ العلاقةُ بينَهَا على النفيِّ والإثباتِ. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ أَلا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلالٍ بَعِيدٍ﴾(٤).

وصفوةُ القولِ في هذا المطلبِ تتجلّى في النتائجِ الآتيةِ:

أولاً: أنَّ البلاغيينَ اختلفوا في ماهيةِ الاحتباكِ، فمنهم منْ اشترطَ وجودَ جملتينِ متقابلتينِ، ويجبُ أنْ يحدثَ الحذفُ في كلتيهما. ومنهم "الزركشيُّ" منْ لمْ

---

(٥) يونس، ٦.

(١) الأنفال، ٦٥.

(٢) البقرة، ١٧١.

(٣) الشورى، ١٨.

يشترطْ ذلكَ؛ فاكتفى بجملتينِ يحدثُ في واحدةٍ منهما الحذفُ، وتدلُّ الثانيةُ على ذاكَ الحذفِ.

ثانياً: أنَّ البلاغيينَ اشترطوا للاحتباكِ شروطاً: أولُها: أنْ يدعوَ إليهِ داعٍ بلاغيٌّ يجعلُ الحذفَ أبلغَ منَ الذكرِ. ثانيها: أنْ يكونَ في الكلامِ بعدَ الحذفِ دليلٌ على المحذوفِ. ثالثها: أنْ يكونَ هناكَ جملتانِ تحتاجانِ إلى رابطٍ.

ثالثاً: أنَّ الاحتباكَ يفضي إلى أمورٍ عدة: أولُها: إحكامُ النظمِ بحذفِ فضولِ الكلامِ متى مَا استطعنا ذلك، مع قلةِ الألفاظِ وكثرةِ المعاني التي تدلُّ عليها، وهذهِ هيَ غايةُ البلاغةِ المتمثلةِ في استثمارِ أقلِّ مَا يمكنُ منَ الألفاظِ في أكثرِ مَا يمكنُ منَ المعاني. ثانيها: تنبيهُ المتلقي إلى البحثِ عنِ المحذوفِ، فيجعلهُ يتجاوبُ معْ مَا يقرأُ، فترسخُ المعلومةُ في نفسِهِ ويقلُّ نسيانهُ. ثالثُها: صيانةُ الكلامِ منَ الثقلِ والترهلِ اللذينِ يحدثانِ مِنْ ذكرِ مَا تدلُّ عليهِ القرينةُ اللفظيةُ.

-٢-

الاحتباك النحوي

وبناءً على المعطياتِ التي قدمتْ في المطلبِ السابقِ والنتائجِ التي تمخضتْ عنهُ، فإننا نتساءلُ قائلينَ: هلْ الاحتباكُ البلاغيُّ مبحثٌ يغايرُ الحذفَ النحويَّ؟ وهل استفادَ البلاغيونَ من مقولاتِ النحويينَ في الحذفِ؟ وهلْ هناكَ في النحوِ احتباكٌ؟

إنَّ المتفحصَ للمصادرِ النحويةِ يرى أنَّ النحاةَ ما لبثوا أنْ تطرقوا إلى هذا المبحثِ تنظيراً وتطبيقاً معتمدينَ في ذلكَ على الاستقراءِ للمادةِ اللغويةِ في كلامِ العربِ، فمن ناحيةِ التنظيرِ – وهذا يجيب عن الاستفسارين الأولين – نجدُ أنَّ

الحذفَ هوَ: إسقاطُ كلمةٍ أو أكثر بشرطِ ألاَّ يتأثرَ المعنى أو الصياغةُ[1]. أوْ هوَ "إسقاطُ الشيءِ لفظاً ومعنى"[2]. وقيلَ: إنّهُ إسقاطُ كلمةٍ بلا اجتزاءٍ عنها **بدلالة غيرها منَ الحالِ أوْ فحوى الكلام**. وعندَ بعضِهم هوَ أسلوبٌ محددٌ منْ أساليبِ التأويلِ يرتكزُ على دعوى إعادةِ صياغةِ المادةِ اللغويةِ، ولا سيما النصوصِ المخالفةِ لقواعدِ التصرفِ الإعرابيِّ[3].

وعلى هذا فالحذفُ – عندهم – منْ سننِ العربِ في لغتِهم، فهم يجوزونَ حذفَ ما كانَ معلوماً في الكلامِ[4]. وهذا الضربُ منَ السننِ هوَ مِنْ شجاعةِ العربيةِ كما وصفهُ ابنُ جني[5].

ويلاحظ في تلكم المصادرِ بعض المسمياتِ التي تحملُ المعنى نفسَهُ للفظةِ الحذفِ، ومنها: (الإضمارُ والاختصارُ)، غير أنّ هذهِ المسمياتِ تختلفُ في الماهيةِ؛ "فالإضمارُ هوَ الاستتارُ، والاستتارُ يختصُّ بالضمائرِ، في حين يكونُ الحذفُ في أي جزءٍ منْ أجزاءِ الجملةِ"[6] وأمَّا الاختصارُ فهوَ عبارةٌ عنْ وقوعِ

---

(١) الكفوي، أبو البقاء (١٠٩٤) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، الرسالة، ١٩٩٨، ص٣٨٤.

(٢) الرماني، أبو الحسن (٣٨٤هـ) **النكت في إعجاز القرآن**، تحقيق: محمد خلف الله، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦، ص٢٤١.

(١) أبو المكارم علي، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣، ص٢٨٣.

(٢) ابن دريد أبو بكر (٣٢١هـ) **المجتني**، د. محمد عبدالمعيد، حيدر آباد، ١٩٦٣، ص١٦.

(٣) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٤٠.

(٤) السيوطي، (٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر، ج١، ص٣٣١. ابن مضاء (٥٩٢هـ) **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص٩٢، **البرهان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٣، ص٧٣، **دلائل الإعجاز**، المصدر السابق، ص١٤٦. **التأويل النحوي**، المرجع السابق، ج١، ص١٣٤.

عنصرٍ لغويٍّ محلَ عنصرٍ لغويٍّ آخرَ، بحيثُ يتضمنُ الأولُ معنى الثاني مع اختلافهِ عنهُ في قلةِ عددِ حروفهِ، مثلَ وقوعِ الحرفِ موقعَ الفعلِ وفاعلهِ، وهذا هوَ غايةُ الاختصار[1].

وأمَّا فيما يختصُّ بأسبابِ الحذفِ، فقدْ حاولَ النحاةُ تفسيرَ ظاهرةِ الحذفِ بمجموعةٍ منَ الأسبابِ التي تطردُ في بعضِ الأحيانِ لتشكلَ مسلماتٍ لا يمكنُ تفنيدها، وهيَ أسبابٌ ترتكزُ على عللٍ عقليةٍ تنداحُ في كينونةِ الواقعِ اللغويِّ. وبعبارةٍ أخرى: إنَّها أحكامٌ استخلصَها النحاةُ منَ الاستقراءِ الوصفيِّ للغةِ العربية، ومن أهمِّ هذهِ الأسبابِ: كثرةُ الاستعمال[2]، وطولُ الكلامِ[3]، والحذفُ للضرورةِ الشعريةِ[4]، والحذفُ للإعرابِ، **والحذفُ للتركيبِ**[5]، والحذفُ لأسبابٍ قياسيةٍ صرفيةٍ أو صوتيةٍ[6].

---

(٥) سيبويه، عمرو (١٨٠ هـ)، **الكتاب**، عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج٢، ص١٣٠. ابن يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، ج٢، ص٧ وص١٥.

(١) **الكتاب**، المصدر السابق، ج٢، ص٢١٤.

(٢) الفراء، يحيى بن يزيد (٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠، ج٢، ص٦٣.

(٣) الألوسي، محمود (١٣٤٢هـ)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، القاهرة، ١٣٤١هـ، ص٧. القزويني، القزاز (٤١٢هـ)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: محمد زغلول، المعارف، مصر، ص١٣٣.

(٤) السيوطي، (٩١١هـ) **المطالع السعيدة**، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجماعية، مصر، ١٩٨١، ج١، ص٧٢، ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كمال، دار الكتاب العربي. ص١٢٢.

(٥) **الكتاب**، المصدر السابق، ج٤، ص١٨٣، **والمطالع السعيدة**، المصدر السابق، ج١، ص١٢٠.

وأمَّا فيما يتعلقُ بالأهداف المرجوةِ منَ الحذفِ حينَ يجنحُ المتكلمونَ إليهِ، فإنّها منَ الأمورِ المهمة عندَ النحاةِ؛ لمَا لهَا منْ صلة في تقديرِ المحذوفِ وعدمهِ. وأغراضُ الحذف متعددةٌ متنوعةٌ في التراثِ، ومنها: التخفيفُ[١]، والإيجازُ، والتوسعُ[٢]، والتفخيمُ[٣]، والتحقيرُ[٤]، والبيانُ[٥]، والإبهامُ[٦]، **والعلمُ به، وصياغةُ الكلامِ**، وغيرها.

ولا بدَّ للحذفِ منْ قرينةٍ مُصاحِبةٍ تَدُلُّ على المحذوفِ، وتكونُ هذهِ القرينةُ حاليةً أو عقليةً أو لفظيةً، وقدْ وُضِعَتْ مجموعةٌ منَ الشروطِ للحذفِ وأهمّها[٧]:

أولاً: وجودُ الدليلِ على المحذوفِ: إنَّ الحذفَ عمليةٌ نظاميةٌ لا اعتباطيةٌ؛ لأنهُ يخضعُ لإرادة المتكلم خضوعاً كيفياً، فالحذفُ لا بدَّ لهُ منْ دليلٍ يدلُّ عليهِ، وقد قالَ ابنُ جني في ذلكَ: "قدْ حذفتِ العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركةَ. وليسَ شيء منْ ذلكَ إلا عنْ دليلٍ عليهِ. وإلا كانَ فيهِ ضربٌ منْ تكليفِ علمِ الغيبِ في معرفتهِ"[٨]، وأشارَ القزوينيُّ إلى ذلكَ بقولهِ: "واعلمْ أنَّ الحذفَ لا بدَّ لهُ منْ قرينةٍ، كوقوعِ الكلامِ جواباً عن سؤالٍ: إمَّا محققٌ...وإمَّا مقدرٌ..."[٩].

---

(٦) **الخصائص**، المصدر السابق، ج١، ص٨٠.

(١) **الكتاب**، المصدر السابق، ج١، ص٢١٥.

(٢) السيوطي، (٩١١هـ) **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٥،ج١ ص١٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ١٩٢.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) **المطالع السعيدة**، المصدر السابق، ج١، ص٢٦١.

(٦) الإستراباذي، محمد (٦٨٦هـ) **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن، طهران، ج١، ص٢٧٢.

(٧) **الخصائص**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٦٠.

(٨) القزويني، محمد (٧٣٩هـ) **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية ، بيروت، ص٨٨.

وتأسيساً على ما سبقَ، فقد تعددتِ الأدلةُ على الحذفِ عندَ علماءِ التراثِ[1]. فإنَّ الدليلَ المفضي إلى المحذوفِ يقسمُ إلى أقسامٍ:

الدليلِ اللفظيّ المقاليّ: وهوَ أنْ يكونَ في الكلام دليلٌ لفظيٌّ، سواء أكانَ متقدماً أم متأخراً، يدلُّ على العناصر المحذوفةِ، ومنْ هذا إجابةُ منْ سألَ: منْ أضربُ؟ فتكونُ الإجابةُ: زيداً[2].

الدليلِ الحاليّ (سياقِ المقامِ): يقصدُ بسياقِ الحالِ الظروفُ الملابسةُ للنصِّ، التي لهَا أهميةٌ كبيرةٌ في تحديدِ معناه[3]، وقدْ أشار السكاكيُّ إليهِ بقولهِ: "أمَّا الحالةُ المقتضيةُ لتركِ الفعلِ فهيَ أنْ تغنيَ قرائنُ الأحوالِ عن ذكرهِ"[4].

الدليلِ العقليّ المنطقيّ: ويقومُ المتكلمُ بحذفِ بعض العناصرِ اللغويةِ اعتماداً على إدراكِ المتلقيّ لهذهِ العناصر عقلاً، ويعتمدُ على هذا الدليلِ متى استحالتْ صحةُ الكلامِ عقلاً إلا بتقديرِ محذوفٍ[5].

ثانياً: أمنُ اللبسِ: وهو أنْ يكونَ اللبسُ مأموناً على المستويين: اللفظيِّ والمعنويِّ، حتى لا تختلطَ الألفاظُ أو المعاني؛ فيكون اللبسُ حاضراً حينئذٍ[6].

---

(٩) الفقي صبحي، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠، ج٢، ص١٩٢.

(١) ابن هشام، عبدالله (٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ٢٠٠٥، ص٥٦٢.

(٢) **مغني اللبيب**، المصدر السابق، ص٥٦١.

(٣) السكاكي، محمد (٦٢٦هـ) **مفتاح العلوم**، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، ص٣٢٩.

(٤) الطوسي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ) **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ط١، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ج٣، ص٢٤٨.

(٥) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق، القاهرة، ١٩٩٤، ج١، ص٣٨٣.

وأمَّا فيما يختصُ بأقسامِ المحذوفاتِ وأنواعِ الحذفِ، فالمحذوفاتُ في العربيةِ تقسمُ إلى قسمين: أولهما: يتعلقُ ببنيةِ الكلمةِ، كحذفِ حركةٍ من الكلمةِ أو حذفِ حرفٍ. وثانيهما: يتعلقُ ببنيةِ النصّ، كحذفِ كلمةٍ أو جملةٍ[1].

وتأسيساً على ما سبقَ، فإننا نطرحُ بعضَ الاستفساراتِ، ومنها:

- هل غفلَ النحاةُ عن الاحتباكِ بالرغمِ من كلِّ التنظيرِ السابقِ؟

- هل هناك احتباكٌ نحويٌّ؟

- ما الغرضُ من الاحتباكِ النحويِّ إن وجدَ؟

لم يردْ مصطلحُ الاحتباكِ عندَ أهلِ التراثِ النحويِّ العربيِّ، وإنَّما نجدُ بعضَ الإشاراتِ هنا وهناكَ، وهي إشاراتٌ تنطوي على ما ذهبَ إليهِ الاحتباكُ البلاغيُّ، ولعلَّ أولَ إشارةٍ نجدها عندَ سيبويهِ في "بابِ استعمالِ الفعلِ في اللفظِ لا في المعنى": لم يشبهوا بالناعقِ؛ وإنما شُبِّهوا بالمنعوقِ بهِ؛ وإنَّما المعنى: "ومَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِقِ والمنعوقِ بِهِ الذي لا يَسمعُ إلا دعاء؛ **لكنهُ جاءَ على سعةِ الكلامِ والإيجازِ لعلمِ المخاطبِ بالمعنى**"[2]. وكذلكَ نجدهُ يجعلُ الحذفَ عاملاً مهماً في ربطِ النصِّ بالمقامِ في بابِ ما يضمرُ فيهِ الفعلُ: "وذلكَ قولكَ، إذا رأيتَ رجلاً متوجِّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصِداً في هيئةِ الحاجّ، فقلتَ: مَكّةَ ورَبِّ الكعبةِ. حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ، كأنَّك قلتَ: يريدُ مكّةَ واللهِ"[3].

---

(٦) **الإتقان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٥، ١٦٢٠. وطاهر حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢، ص١٧١ – ص١٧٦.

(١) **الكتاب**، المصدر السابق، ج١، ص٢١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٧.

وكذلك نجدُه يركزُ في مواضعَ مختلفةٍ على **حذفِ الضميرِ ودلالةِ المقامِ عليه**، نحوَ: "اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً" و" الظَّباءُ على البقر" و"كِلَيْهما وتمراً"(١)، ويظهرُ في الأمثلةِ السابقةِ الاستدلالُ على **المحذوفِ بالسياقِ المقاميِّ**.

وكذلكَ نجدُ بعضَ الإشاراتِ عندَ المبردِ عندما تحدثَ عن الحذفِ في الكلامِ لا الجملةِ مهتماً بعلمِ السامعِ، فقالَ: "**لم يَأْتِ بِخَبَرِ لعلمِ الْمُخَاطب** وَمثلُ هَذَا الْكَلامِ كثيرٌ وَلا يجوزُ الْحَذف حَتَّى يكونَ الْمَحْذُوفُ مَعْلُوماً بِمَا يدلّ عَلَيْهِ منْ تقدمِ خبرٍ أَو مُشَاهدَةِ حَالٍ"(٢). وقالَ: "إنَّ للقسمِ أدواتٍ توصلُ الحلفَ إلى المقسمِ بهِ؛ لأنَّ الحلفَ مضمرٌ **لعلمِ السامعِ به**"(٣).

وقدْ وجدنا بعضها عندَ ابنِ جني في حديثِهِ عن ظاهرةِ الحذفِ وأثرِهَا في الكلامِ لا الجملةِ، فيقولُ: "ويزيدُ ذلك وضوحًا امتناعُ أصحابنا من تأكيدِ المضمرِ المحذوفِ العائدِ على المبتدأ في نحو: "زيدٌ ضربتَ" في من أجازه؛ فلا يجيزونَ "زيدُ ضربتَ نفسه" على أن تجعلَ النفسَ توكيدًا للهاءِ المرادةِ في ضربته؛ لأنَّ الحذفَ لا يكونُ **إلا بعدَ التحقيقِ والعلمِ**، وإذا كانَ ذلكَ كذلك؛ فقدْ استغني عن تأكيدِهِ"(٤). ويقولُ: "إنَّ المحذوفَ منَ اللفظِ إذا **دلتِ الدلالةُ عليه كانَ بمنزلةِ الملفوظِ به**"(٥).

---

(٣) **الكتاب**، المصدر السابق، ج١، ص٢٥٧، ج١، ص٢٨٠.

(١) **المقتضب**، المصدر السابق، ج٢، ص٨١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جني، (٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٥٩.

(٤) **الخصائص**، المصدر السابق، ج١، ص٢٩٤.

وقدْ جعلَ الثعالبيُّ الحذفَ أساساً في توازنِ الكلامِ، فقالَ في ذلكَ: "العربُ تزيدُ وتحذفُ **حفظاً للتوازنِ** وإيثاراً لهُ"(١).

ويظهرُ مما سبقَ أنَّ النحاةَ العربَ قد تجاوزوا في وصفِ العربيةِ، ورسمِ معاييرِ النظامِ النحويِّ حدودَ "النصِّ الذاتيةِ" ومادةَ العبارةِ الكلاميةِ الخالصةِ، وجعلوا محيطَ الحدثِ الكلاميِّ وسياقه والمتغيراتِ الخارجيةِ التي تكتنفُ مادةَ الكلامِ أصلاً في وصفِ الظاهرةِ النحويةِ وتفسيرها(٢).

وتأسيساً على ما سبقَ، فإنَّ النحاةَ قدْ تجاوزوا – أيضاً – بخطواتٍ واسعةٍ الحديثَ عنِ الحذفِ بحدودِ المسندِ والمسندِ إليهِ المكونين للجملةِ؛ فنراهُمْ يستعملونَ الحذفَ للربطِ بينَ الجملِ المكونةِ للنصوصِ عنْ طريقِ دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ ذُكِرَ في واحدةٍ، وحُذِفَ في الأخرى لدلالةِ المذكورِ على المحذوفِ، وهذا المحذوفُ إذا ذُكِرَ مع الدليلِ تحولَ الكلامُ إلى كلامٍ غَثٍّ، وإلى شيءٍ يَمجُّهُ السمْعُ، وتَعافُهُ النفْسُ.

وأما الناحيةُ التطبيقيةُ – وهي إجابة عن الاستفسارِ الثالثِ –، فقد درسَ أهلُ التراثِ اللغويِّ هذا المبحثَ ضمن أبوابِ كتبِهم وفصولِها بشكلٍ متفرقٍ، فنجدُ حذفَ المبتدأ في بابِ المبتدأ، وحذفَ المفعولِ بهِ في بابِ المفعولِ بهِ... وقدْ شرعَ الدارسونَ المحدثونَ بتقسيمِ المحذوفاتِ إلى عدةِ أقسامٍ، واتفقوا في جلّهم على التقسيمِ الآتي:

---

(٥) الثعالبي عبدالملك (٤٢٩هـ)، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٣١.

(١) الموسى، نهاد، **الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، الشروق، ٢٠٠٣، ص١٢١.

القسمُ الأولُ: حذفُ أكثر منْ جملةٍ في التركيب. القسمُ الثاني: حذفُ جملةٍ واحدةٍ. القسمُ الثالثُ: حذفُ جزءٍ من الجملةِ[1].

وسيسعى الباحثُ إلى تقسيمِ المحذوفاتِ بمنهجيةٍ تختلفُ عمّا نهجهُ الآخرونَ، فهما قسمانِ: القسمُ الأولُ: المحذوفاتُ بدليلٍ لفظيٍّ موجودٌ في الحدثِ الكلاميِّ. القسمُ الثاني: المحذوفاتُ بغيرِ دليلٍ[2]. وسيختصّ البحثُ بالقسمِ الأولِ – لاختصاصهِ بالبحثِ – إثباتاً مَا ذهبنا إليهِ آنفاً.

وقدْ قامَ الباحثُ باستقصاءِ القسمِ الأولِ منْ ظاهرةِ الحذفِ في العربيةِ، ووجدت أنَّ النحاةَ قدْ تطرقوا إلى العديدِ منْ هذهِ المحذوفاتِ، وفيمَا يلي عرضٌ لبعضِ مَا استقصَاهُ البحْثُ:

أولاً: حذفُ المبتدأ وحذفُ الخبرِ

لقدْ تطرقَ النحاةُ إلى المواضعِ التي يحذفُ فيها المبتدأُ أو الخبرُ وجوباً أو جوازاً، وهذهِ الحالاتُ مبثوثةٌ في كتبِ التراثِ النحويّ[3]. فقدْ حُذفَ المبتدأُ **لوجودِ**

---

(٢) مصطفى عبدالسلام، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، مكتبة القرآن، القاهرة،١٩٩١. أبو المكارم، علي (٢٠٠٨)، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة. الزعبوط، سهام، **الحذف والتقدير في صحيح البخاري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠م.

(٣) **الحذف والتقدير في النحو العربي**، المرجع السابق، ص٢١١-٢٨٠.

(١) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المصدر السابق، ص٨٢٢ و ص٣٥٩، ابن عقيل، عبدالله (٧٦٩هـ) **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدين، دار صعب، ج١، ص٢٤٦. ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤، ج١، ١٩٣. أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ج٣، ١٠٨٩ و ج٣، ص١٠٨٩. الخطيب طاهر يوسف (١٩٩٦) **المعجم المفصل في الإعراب**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٦٤.

دليلٍ لفظيٍّ يدلُّ عليهِ منْ جملةٍ أخرى **يعلمهُ السامعُ**[1]، فحذفُ المبتدأ يكونُ جائزاً إذا دلَّ عليهِ دليلٌ، فيقالُ: كيفَ زيدٌ؟ فنقولُ: صحيحٌ، والتقديرُ: هوَ صحيحٌ؛ فحُذفَ المبتدأ في الجملةِ الثانيةِ "هو" لدلالةِ المبتدأ في الجملةِ الأولى "زيد" عليهِ[2]. وكذلكَ يُحذفُ المبتدأُ – لدليلٍ لفظيٍّ – عندما يكونُ مخصوصاً بالمدحِ والذمِّ عندَ منْ يعدُّ الكلامَ جملتينِ لا جملةً واحدةً، ففي قولنا "نعمَ دارُ المتقينَ الجنةُ"؛ فتكون "نعمَ دار المتقينَ" جملةً، و"هي الجنةُ" جملةً أخرى، والذي **ربطَ بينَ الجملتين** المبتدأُ "هي" المحذوفُ العائدُ على "الجنةِ" في الجملةِ الأولى[3].

ومنْ مسوغاتِ الحذفِ ذكرُ المحذوفِ سابقاً – التكرار – ففي قولهِ تعالى:﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[4] والتقديرُ: المنافقونَ صمٌّ بكمٌ عميٌ؛ فحُذفَ المبتدأُ لذكرِ كثيرٍ منْ شؤونِ المنافقينَ في آياتٍ عشر سابقةٍ.

ويُحذفُ الخبرُ إذا دلَّ دليلٌ على المحذوفِ سواء منَ الجملةِ نفسها أمْ منْ جملةٍ أخرى، ويقولُ ابنُ جني في ذلكَ: "وَاعْلَم أَنَّ الْمُبْتَدَأ قدْ يُحذفُ تَارَة ويُحذفُ الْخَبَر أُخْرَى، وَذَلِكَ **إِذا كَانَ فِي الْكَلام دلالَة على الْمَحْذُوف**"[5]، فيقالُ: منْ عندكَ؟ فتقولُ: زيدٌ، والتقديرُ: زيدٌ عندي، وقدْ حُذفَ الخبرُ لدلالةِ دالٍ عليهِ وهوَ "عندك" في الجملةِ

---

(٢) ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١، الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج١، ص٨٦.

(٣) **مغني اللبيب**، المصدر السابق، ص٨٢٢.

(١) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المصدر السابق، ج١، ص١٩٣.

(٢) **البقرة**، ١٨.

(٣) ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص٣٠.

السابقة. وكذلكَ يُحذفُ الخبرُ إذا جئتَ بعدَ مبتدأين بخبرٍ واحدٍ، نحوَ: زيدٌ وعمرو قائمٌ، وقدْ ذهبَ فريقٌ إلى القول: بأنَّ المذكورَ خبرُ الأولِ، وذهبَ فريقٌ إلى عكسهِ، وقالَ آخرونَ: بجوازِ الأمرينِ[1] وفي المجملِ فإنَّ حذفَ الخبرِ منَ الجملةِ الأولى؛ لدلالةِ الثانيةِ عليهِ **ساهمَ في الربطِ بينَ الجملتينِ**[2].

ثانياً: حذفُ الفاعلِ:

لقد منعَ كثيرٌ منَ النحاةِ حذفَ الفاعلِ؛ لأنّهُ عمدةٌ، وأجازهُ بعضُهُمْ[3]، ومنَ المواضعِ التي أجازها النحاةُ حذفُ فاعلِ "أفْعِل" في التعجبِ، إذا تقدمَ لهُ نظيرٌ يدلّ عليهِ، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [4] فقدْ حُذفَ فاعلُ "أبصر"؛ لدلالةِ "أسمع" عليهِ[5].

ثالثاً: حذفُ المفعولِ بهِ:

---

(٤) **البرهان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٣.

(٥) ابن حجة الحموي، (٨٣٧هـ)، **خزانة الأدب وغاية الأرب**، شرح عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١، ج١٠، ص٢٩٥. أبو موسى، محمد، **خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى**، مكتبة وهبة القاهرة، ص٢٧٤.

(١) **البرهان في علوم القرآن**، المصدر السابق، ج٣، ص١٣٣.

(٢) **مريم**، ٣٨.

(٣) السمين الحلبي أبو العباس (٧٥٦هـ)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دمشق، ج٧، ص٦٠٢. الحنبلي أبو حفص (٧٧٥هـ) **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، الكتب العلمية، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م، ج١٣،ص٨٦. ابن الصائغ، (٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم، ط١، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤، ج١، ص٥١٢.

إنَّ الأصلَّ جوازُ حذفِ المفعولِ بهِ؛ لأنَّهُ فضلةٌ، ومواضعُ حذفِهِ متعددةٌ[1]، ومنْ تلكَ المواضعِ مَا يحذفُ لدليلٍ لفظيٍّ يدلُّ عليهِ، فيُحذفُ المفعولُ بهِ بعدَ فعلِ المشيئةِ تبياناً لما هوَ مبهمٌ[2] كمَا في قولهِ تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، والتقديرُ: لو شاءَ هدايتكُمْ لهداكُمْ أجمعينَ "فالمفعولُ بهِ "هدايتكم" حُذفَ؛ لدليلٍ بعديٍّ يدلُّ عليهِ "لهداكم".

وقدْ أجاز النحاةُ حذفَ مفعولي (ظنَّ وأخواتها) إذا دلَّ عليهما الدليلُ اللفظيُّ، ومنَ الشواهدِ على ذلكَ قولُ الكميتِ[3]:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيةِ سُنة ترى حبّهم عاراً عليَّ وتحسبُ

فالتقديرُ: وتحسبُ حبَّهم عاراً عليَّ، فحُذِفَ مفعولا "تحسبُ"؛ **لدلالةِ سابقِ الكلام عليهما**[4].

رابعاً: الحذفُ في عطفِ النسقِ:

إنَّ العطفَ تركيبٌ كلاميٌّ يحتوي أداةً ومعطوفاً ومعطوفاً عليه، والمعطوفُ والمعطوفُ عليهِ يكونان جملةً أو مفردةً، والغرضُ مِنْ عطفِ الجملِ هو ربطُ

---

(٤) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المصدر السابق، ج٢، ص١٥٥.

(٥) المطعني، عبدالعظيم، **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، ط١، مكتبة وهبة، ١٩٩٢م، ج٢، ص٥٢.

(١) أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١ هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣ م، ص٤٩١.

(٢) الزجاج إبراهيم (٣١١هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، ١٩٨٢، ج٢، ص٤٣٢.

بعضِها ببعضٍ، والإيذانُ بأنَّ المتكلمَ لمْ يُرِدْ قطعَ الجملةِ الثانيةِ منَ الأولى، والأخذَ في جملةٍ أخرى ليستْ منَ الأولى في شيءٍ[١].

وأمّا الغرضُ منْ عطفِ المفرداتِ؛ فلأنَّ هذا الاختصارَ المقصودَ لا يتمُّ إلا عنْ طريقِ "إشراكِ الثاني – المعطوفِ – في تأثيرِ العاملِ الأولِ، فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرو فأصلهُ قامَ زيدٌ قامَ عمرو، فحُذفتْ "قام" الثانيةُ لدلالةِ الأولى عليها، وصارَ الفعلُ الأولُ عاملاً في المعطوفِ والمعطوفِ عليه[٢].

وبناءً على القولِ السابقِ، فإنَّ العاملَ في المعطوفِ في عطفِ النسقِ محذوفٌ دائماً في المفرداتِ، ومنْ أمثلةِ ذلكَ قولنا: رأيتُ زيداً وخالداً، والتقديرُ: رأيتُ زيداً رأيتُ خالداً.

خامساً: الحذفُ في النعتِ والمنعوتِ:

إنَّ الأصلَّ في النعت ألا يحذفَ، ولكنهُ قد يحذفُ ويقومُ المنعوتُ مقامَهُ؛ إذا جيء في الأصلِ لزوالِ اشتراكٍ في معرفةٍ أو لتخصيصٍ في نكرة، ولكنَّهم حذفوهُ للدلالةِ عليهِ[٣]، ومن الأمثلةِ على هذا الحذفِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٤] والتقديرُ: (سفينةٍ صحيحةٍ)، والدليلُ على حذف "صحيحةٍ" قولهُ تعالى: "فأردتُ أنْ أعيبهَا" وفي هذا يقولُ الشنقيطيُّ: "وَغَايَةُ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ حَذْفُ النَّعْتِ مَعَ وُجُودِ أَدِلَّةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا، أَيْ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ خَرْقَ الْخَضِرِ لِلسَّفِينَةِ الَّتِي رَكِبَ

---

(٣) **شرح المفصل**، المصدر السابق، ج٣، ص٧٥.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(١) ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي ناصف، ١٩٩٩، ج٢، ص٢٢٧.

(٢) **الكهف**، ٧٩.

فِيهَا هُوَ وَمُوسَى يُرِيدُ بِهِ سَلامَتَهَا مِنْ أَخْذِ الْمَلِكِ لَهَا؛ لأَنَّهُ لا يَأْخُذُ الْمَعِيبَةَ الَّتِي فِيهَا الْخَرْقُ وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الصَّحِيحَةَ"[1].

وكذلكَ قدْ يُحذفُ المنعوتُ لدلالةٍ لفظيةٍ عليهِ[2]، ومنْ ذلكَ قولهُ تعالى: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾[3] والتقديرُ: فلهُ عشرُ حسناتٍ أمثالها، فحُذفَ المنعوتُ لدلالةِ "منْ جاءَ بالحسنةِ" عليهِ.

سادساً: حذفُ الموصولِ

لقدْ اختلفَ النحاةُ في جوازِ حذفِ الموصولِ الاسميِّ؛ فمذهبُ البصريينَ لا يجوزُ حذفهُ، وما جاءَ شيءٌ منهُ في الشعرِ، فهو منَ الضرائرِ[4] غيرَ أنّ الكوفيينَ والبغداديينَ أجازوا ذلكَ مستدلينَ بقولِ حسان[5]:

أَمَنْ يَهْجُوْ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

---

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين (١٣٩٣هـ) **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٩٩٥م، ج٣، ص١٦٣. محمود بن عبدالرحيم، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، مؤسسة الإيمان، ١٤١٨هـ، ج٢٥، ص٩٣.

(٤) انظر مبحث حذف المنعوت: **الخصائص**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٦٨.

(١) **الأنعام**، ١٦٠.

(٢) ابن عصفور، علي (٦٩٩هـ) **ضرائر الشعر**، تحقيق: إبراهيم محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٨٢.

(٣) **ديوان حسان بن ثابت**، وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ص٧٦. **الأصول في النحو**، المصدر السابق، ج٢، ص١٧٧.

والتقديرُ: ومنْ يمدحهُ؛ فحذفَ "مَنْ"؛ **لدلالةِ الموصولِ المتقدمِ عليهِ**[1]. ومنْ أمثلةِ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[2]، والتقديرُ: وبالذي أنزِلَ إليكُمْ، فحُذفتْ لدلالةِ المتقدمِ عليها.

وعلاوةً على ذلكَ، فقدْ أجازَ النحاةُ حذفَ الصلةِ؛ لدلالةِ صلةٍ أخرى تقابِلُها، وذلكَ كقولِهِ:

وعندَ الذي واللاتِ عندكَ إحنةٌ عليكَ فلا يغررك كيدُ العوائدِ

والتقديرُ: الذي عادكَ[3]

سابعاً: حذفُ الفعلِ:

لقد أجاز النحاةُ أنْ يُحذفَ الفعلُ لدلالةِ قرينةٍ لفظيةٍ تدلُّ عليهِ، ومنْ أمثلةِ ذلك قولُنا: "منْ قامَ"، فنقولُ: "زيدٌ" والتقديرُ: قامَ زيدٌ[4]. ويحذفَ أيضاً في العطفِ – كما مرَّ سابقاً– لدلالةِ الفعلِ العاملِ في المعطوفِ عليهِ، نحو قولنا: قامَ زيدٌ وعمرو، والتقديرُ: قام زيدٌ قام عمرو.

---

(٤) الأُشْمُوني علي (٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ج١، ص١٦٣.

(٥) العنكبوت، ٤٦.

(١) السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، المكتبة الوقفية، مصر، ج١، ص٣٤٢.

(٢) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر، ٢٠٠٣، ص٢٢٢.

وقد حُذفَ الفعلُ العاملُ في الحالِ في قولِه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ﴾[1] والتقديرُ عند سيبويه[2] "بلى نَجمعُهَا قَادِرِينَ" فحُذفَ الفعلُ لدلالةِ "نجمعُ" الأولى عليهِ.

وقد أوجِبَ حذفُ الفعلِ بعدَ أدواتِ الشرطِ "إذا، ولو، ومن، ومتى" وذلكَ إذا فسرهُ عاملٌ بعدهُ، ويعربُ الاسمُ المرفوعُ بعدَ هذهِ الأدواتِ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ وجوباً **يفسرهُ الفعلُ المذكورُ بعدَهُ**[3]، وهذا يشكلُ قرينةً لفظيةً بعديةً، ومن أمثلة ذلكَ قولهُ تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّت﴾[4] .

ويحذفُ الفعلُ وجوباً إذا تقدمَ الاسمُ وتأخرَ عنهُ الفعلُ، وقدْ عملَ في ضميرِ ذلكَ الاسمِ أو في سببيهِ، نحوَ: زيداً ضربتهُ، وزيداً ضربتُ غلامَهُ، وزيداً مررتُ بهِ، والجمهورُ على أنَّ ناصبَ "زيداً" ونحوه في هذهِ التراكيبِ فعلٌ محذوفٌ وجوباً فُسّرَ بالفعلِ المذكورِ، والكوفيونَ يرونَ أنهُ منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعده، وأنَّ الفعلَ ناصبٌ للاسمِ والضميرِ معاً، فلا حذفَ عندهُمْ[5].

ثامناً: حذفُ جملةِ جوابِ القسمِ:

---

(٣) **القيامة**، ٣.

(٤) ابن النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبدالمنعم خليل، دار الكتب العلمية، ج٥، ص٥٢.

(٥) **شرح شذور الذهب**، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٦) **الانشقاق**، ١.

(١) **شرح ابن عقيل**، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٩.

لقدْ أجازَ النحاةُ حذفَ جملةِ القسمِ، ومن المواطنِ التي أجازوها **دلالةُ السياقِ على الحذفِ بدليلٍ لفظيٍّ بعديٍّ أم قبليٍّ**[1]، ومنْ أمثلتهِ قولهُ تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾[2] أي لتبعثن، بدليلِ ما بعده قوله تعالى: ﴿يومَ ترجفُ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾[4] أي ليهلكن، بدليلِ قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا﴾[5].

وكذلكَ أجيز الحذفُ إذا سبقَ القسمَ – وحده – طالبُ خبر أو صلة، وبني الكلامُ على الخبرِ أو الصلةِ؛ فجوابُ القسمِ وقتئذٍ محذوفٌ لدلالةِ الخبر أو الصلة عليهِ، نحوَ: زيدٌ واللهِ يقومُ، وجاءني الذي واللهِ يقومُ[6].

تاسعاً: الحذفُ في الشرطِ:

لقدْ أجاز النحاةُ حذفَ جملتي الشرطِ والجوابِ معاً إذا كانتْ أداةُ الشرطِ "إنْ"، وقدْ اختصت "إن" بذلكَ؛ لأنَّها أمُّ البابِ ولأنهُ لم يردْ غيرها[7]، ومن أمثلةِ ذلك قولُ الشاعرُ:

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ كانَ فقيراً معدماً قالتْ: وإنْ

---

(٢) الأزهري، خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ) **شرح التصريح على التوضيح**، ط٢، المطبعة الأزهرية، ج٢، ص٣٥٧.

(٣) **النازعات**، ١.

(٤) **النازعات**، ٦.

(٥) **ق**، ١.

(٦) **مغني اللبيب**، المصدر السابق، ص٨٤٧.

(٧) **شرح التصريح على التوضيح**، المصدر السابق، ج٢، ص٣٥٧.

(١) **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢.

والتقديرُ: وإنْ كانَ فقيراً معدماً، وسببُ الحذفِ؛ "**لأَنَّهُ قدْ ذُكِرَ فِي اللَّفْظ جملَةٌ قَائِمَةٌ مقَام الْجَواب**"(١).

وكذلك أجاز النحاةُ حذفَ جملةِ الشرطِ إذا دلَّ دليلٌ لفظيٌّ عليها، ومنْ ذلكَ قولُ الأحوصِ:

فطلّقهـــا فلســـتَ لهـــا بكـــفءٍ وإلا يعـــلُ مفرقـــكَ الحســـامُ

والتقديرُ: "إلا تطلقها يعلُ مفرقكَ الحسامُ"(٢) وقدْ حُذفَ الشرطُ – تطلقها – لدلالةِ مفردة "فطلقها" في بدايةِ البيتِ؛ فمتى دلتِ الأولى على الثانيةِ؛ حُذفتْ الثانيةُ جوازاً.

عاشراً: حذفُ المضافِ:

قدْ يحذفُ المضافُ **إذا دُلَّ عليه بدليلٍ لفظيٍّ**(٤)، ومنْ ذلكَ قولهُ تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾(٥) والتقديرُ: إنَّ أكلهُ كان حُوباً كبيراً، وقدْ حُذفَ لدلالةِ "ولا تأكلوا" عليه. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾(٥) والتقديرُ: كإبطالِ الذي ينفقُ ماله، فحذفَ "كإبطال" لدلالةِ ما قبله "لا تبطلوا" عليهِ.

حادي عشر: حذفُ الحالِ:

---

(٢) **مغني اللبيب**، المصدر السابق، ص٨٤٨.

(٣) الأنباري أبو البركات (٥٧٧هـ) **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المكتبة العصرية،٢٠٠٣، ج١، ص٦١.

(٤) **أوضح المسالك**، المصدر السابق، ج٣، ص١٤٨.

(٥) **النساء**، ٢.

(١) **البقرة**، ٢٦٤.

يُحذفُ الحالُ إذا مَا **دلتْ قرينةٌ لفظيةٌ عليه**[1] كمَا في قولهِ تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾[2] والتقديرُ: والبلدُ الطيبُ يخرجُ نباتهُ طيباً، وقدْ حُذفَ الحالُ لدلالةِ "والبلدُ الطيبُ" عليهِ.

ثاني عشر: حذفُ الجارِ والمجرورِ:

يأتي الجارُ والمجرورُ خبراً لمبتدأ أو صفةً لموصوفٍ أو صلةً لموصولٍ أو متعلقاً بالفعلِ، وقدْ حُذفَ منَ التركيبِ الكلاميِّ **متى علمهُ المتلقي**[3] كما في قولهِ تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾[4] والتقديرُ: ما أشركتم بهِ ولا تخافونَ أنكُمْ أشركتُمْ باللهِ، فحذفَ الجارُ والمجرورُ به لدليلٍ لفظيٍّ بعديّ دلَّ عليهِ هو "باللهِ".

جدولٌ يبينُ مطابقةَ الحذفِ النحويِّ لشروطِ الاحتباكِ البلاغيِّ

نوع المحذوف	الجملة	التقابل/ التكرار	الدليل: سابق/ لاحق	الفائدة/ التماسك

(٢) **شرح الأشموني**، المصدر السابق، ج٢، ص٤٤.

(٣) **الأعراف**، ٥٨.

(٤) **شرح التصريح على التوضيح**، المصدر السابق، ج١، ص١٧٦.

(٥) **الأنعام**،٨١.

				نوع التماسك
المبتدأ	ذَلِكَ الْكِتَابُ ج١ لاَ رَيْبَ فِيهِ ج٢ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ج٣	ذلك الكتاب ← هو هدى	الكتاب قبلي	بين عناصر ثلاث جمل
الخبر	من عندك؟ ج١ زيد ج٢	من عندك ← زيد عندي	عندك قبلي	بين عناصر جملتين
الفاعل	اسمع بهم ج١ وأبصر ج٢	اسمع بهم ← أبصر بهم	بهم قبلي	بين عناصر جملتين
النعت	يأخذُ كلَّ سفينةٍ غصباً ج١ فأردتُ أن أعيبها ج٢	كل سفينة صحيحة غصباً ← فأردت أن أعيبها	أعيبها بعدي	بين عناصر جملتين
الاسم الموصول	أمنْ يهجو رسولَ اللهِ يمدحهُ ج١ وينصرهُ سواء ج٢	أمن يهجو ← ومن يمدحه	أمن قبلي	بين عناصر جملتين
الفعل	من قام؟ ج١ زيد ج٢	من قام ← قام زيد	قام قبلي	بين عناصر جملتين
القسم	جاءني الذي ج١ والله يقوم ج٢	جاءني الذي يقوم ← والله يقوم	يقوم بعدي	بين عناصر جملتين
الجار والمجرور	وكيف أخاف ما أشركتم ج١ ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ج٢	ما أشركتم بالله ← أشركتم بالله	بالله بعدي	بين عناصر جملتين

تحليلُ نموذجٍ من منظورٍ نحوي

قولهُ تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1]

(١) **البقرة**، ٢.

يتضحُ أثرُ الحذفِ في تحقيقِ الترابطِ بينَ عناصرِ الآيةِ، منْ خلالِ تقديرِ المحذوفِ وتكرارِه، ثمّ المرجعيّةِ التي تربطُ بينَهُ وبينَ الدليلِ. ففي الآيةِ نجدُ "هدى" خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديرهُ "هو"، والدليلُ عليهِ "الكتابُ" في الآيةِ نفسِها ولكنه بجملةٍ مختلفةٍ، وهي مرجعيّةٌ داخليّةٌ قبليةٌ، (فالتقديرُ، والتكرارُ، والمرجعيّةُ) ساهمتْ في الربطِ بينَ جملٍ "جيءَ بها متناسقةً هكذا منْ غيرِ حرفِ نسقٍ"[1] فـ"ذلكَ الكتابُ" جملةً، و"لا ريبَ فيه" جملةً ثانيةً، و"هدىً للمتقينَ" جملةً ثالثةً، فرُبِطَ بينَ الجملةِ الثانيةِ والجملةِ الأولى بإحالةِ الضميرِ في "فيهِ" إلى الكتابِ، ورُبطَ بينَ الجملةِ الثالثةِ والجملةِ الأولى بتقديرِ محذوفٍ "هو" العائد إلى الكتابِ. ويقولُ الزمخشريُّ في أهميةِ الربطِ بينَ الجملِ في هذهِ الآيةِ: "ثم لمْ تخلُ كلٌّ واحدةٍ من الأربعِ، بعدَ أن رُتِبتْ هذا الترتيبُ الأنيقُ، ونُظِمتْ هذا النظمُ السريُّ، منْ نكتةٍ ذات جزالةٍ. ففي الأولى الحذفُ والرمزُ إلى الغرضِ بألطف وجهٍ وأرشقه. وفي الثانيةِ مَا في التعريفِ منَ الفخامةِ. وفي الثالثةِ مَا في تقديمِ الريبِ على الظرفِ. وفي الرابعةِ الحذفُ. ووَضِعَ المصدرُ الذي هو «هدى» موضع الوصفِ الذي هوَ «هاد» وإيراده منكراً. والإيجازُ في ذكرِ المتقين"[2].

ربطَ بينَ ج١ و ج٢ عنْ طريقِ الضمير الهاء..... (الإحالة)

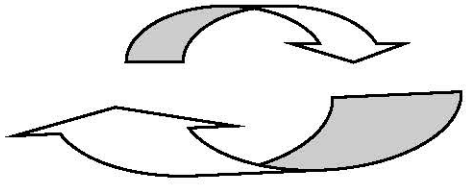

(٢) **الكشّاف في حقائق التنزيل**، المصدر السابق، ج١، ص٣٧. **معاني القرآن وإعرابه**، المصدر السابق، ج١، ص٧٠.

(٣) **الكشّاف في حقائق التنزيل**، المصدر السابق، ج١، ص٣٧.

ج١: ذَلِكَ الْكِتَابُ ج٢: لاَ رَيْبَ فِيهِ ج٣:..... هُدى لِّلْمُتَّقِينَ.

ربطَ بينَ ج١ وج٣ عنْ طريقِ حذف "هو" العائد على الكتاب..... (الحذف)

وبعدَ هذا الحديث عن بعضِ الآراءِ النحويةِ التي وضعَ فيها النحاةُ الأسسَ المتينةَ – التنظير – لمبحثِ الاحتباكِ النحويِّ[1]، وبعضِ المباحثِ النحويةِ – التطبيق – التي يُعتمدُ تقديرُ المحذوفِ فيها على دليلٍ لفظيٍّ، نستطيعُ أنْ نتوصلَ إلى نتيجتينِ عامتينِ تتمخضُ عنهما أخريان جزئيتان، فأما النتيجتانِ العامتانِ، فأولهما: أنَّ النحويينَ قدروا المحذوفَ في التركيبِ اعتماداً على القرائنِ المقاليةِ، وكانَ الاعتمادُ على هذهِ القرائنِ اعتماداً واضحاً دقيقاً، ويعدُّ ربط التركيبِ بالمقالِ من قبيلِ البحثِ بالتماسكِ التركيبيِّ الذي لا يدخلُ ضمنَ نحو الجملةِ وإنما يدخلُ ضمنَ نحو النصِّ. وثانيهما: أنَّ النحويينَ في حديثهم عنَ الحذفِ بالأشكالِ السابقةِ خطوا خطواتٍ واسعةً أثناءَ تحليلاتِهم للتراكيبِ الكلاميةِ، وجاءتْ هذه التحليلاتُ على هذا النحوِ: البحثُ عنِ الدليلِ الذي يدلُّ على المحذوفِ. وربطُ المحذوفِ بالمقامِ الخارجيِّ – علمُ السامعِ – وربطُ الحذفِ بالغرضِ الذي لأجلهِ جاءَ الحذفُ – السبك –.

وأما الأخريان الجزئيتان، فأولهما: لقدْ تطرقَ النحاةُ الأوائلُ إلى الاحتباكِ منْ خلالِ طرحِ الأمثلةِ وتحليلِها، فقدْ ظهرَ أنَّ الاحتباكَ البلاغيَّ عندَ الزركشيِّ لا يختلفُ عمَّا أثرَ في المباحثِ النحويةِ السابقةِ، وهذا يقودنا إلى الاعترافِ بوجودِ الاحتباكِ عندَ النحاةِ. ولقد أظهرَ النحاةُ أنّ الربطَ – السبكَ – بينَ الجملِ من خلالِ التقديرِ بينَ الجملتينِ المتقابلتين هو الهدفُ الأسمى لهذا النوعِ من الحذفِ. وأنَّ صورةَ النحوِ الكامنةِ عندَ بعضِ الدارسينَ المعاصرينَ تختلفُ عنْ صيرورتِهِ الحقيقيةِ، فظهرَ أنَّ النحوَ العربيَّ لا يهتمُّ في الجملةِ بما تحويهِ منْ علاقةٍ بينَ

---

(١) هذا المصطلح من وضع الباحث.

المسندِ والمسندِ إليهِ فحسب، بلْ إنّهُ يتعدى حدودَ الجملةِ منتقلاً إلى جملٍ لاحقةٍ أو سابقةٍ باحثاً عن دليلٍ يدلُّ على المحذوفِ. كما أنّه لا يؤطرُ ضمنَ إطارٍ منغلقٍ على مفرداتٍ وتراكيبَ وقواعدَ، بل إنّهُ يُطلِقُ القواعدَ في فضاءِ موقفِ الخطابِ.

-٣-

الاعتدادُ بالمبنى العدميّ

لقد نشأتْ في الخمسينياتِ من القرنِ السابقِ نظريةٌ حديثةٌ سُميتْ بالنظريةِ التحويليةِ نظّرِ لها تشومسكي في كتابهِ المشهورِ (Syntactic Structures)، وتقومُ نظريتهُ على أساسٍ مهمٍ هو الاعترافُ بوجودِ تركيبٍ باطني أو بنيةٍ عميقةٍ لكلِّ جملةٍ، وهذا التركيبُ هو الذي يفضي إلى المعنى المطلوبِ منَ الجملةِ. وهو في هذا يعطي اعتباراً هاماً للأساسِ العقليِّ في دراسةِ الصيغِ والتراكيبِ النحويةِ.

وقدْ تطرقَ التحويليونَ إلى مجموعةٍ منَ القضايا النحويةِ التي عدَّهَا الوصفيون نقاطَ ضعفٍ في اللغةِ، وهذهِ القضايا هيَ: الحذفُ، والزيادةُ، وإعادةُ الترتيبِ، وما يتصلُّ بِها منْ قضايا التقديرِ والأصليةِ والفرعيةِ والعاملِ[1].

وقد قامَ التحويليون بتفسيرِ ظاهرةِ الحذفِ تحتَ مسمى قواعدِ الحذفِ الإجباريِّ – الحذفُ الواجبُ في النحوِ العربيِّ – فقرروا أنَّ الجملةَ ليستْ صحيحةً نحوياً إذا ظهرَ المحذوفُ المقدرُ – البنيةُ العميقةُ – في الكلامِ – البنيةِ السطحيةِ – ومنَ الأمثلةِ التي طرحَها التحويليون هذا المثالُ:

Marvin expects to win the Game.

مارفن يأملُ أن يفوزَ باللعبةِ.

---

(١) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص١٤٥.

فهذه الجملةُ احتوتْ على فعلين (win) و(expects)، ولكنَّها تحتوي على فاعلٍ واحدٍ للفعلِ (win). فالبنيةُ العميقةُ للجملةِ السابقةِ هي:

Marvin expects Marvin to win the Game.

وهذهِ البينةُ العميقةُ تركيبٌ غير نحوي من منظورِ التحويليينَ[١].

وقدْ اعتمدَ باحثون معاصرونَ على هذهِ النظريةِ لتشكيلِ مجموعةِ القواعدِ النحويةِ النصيةِ التي تَنْظمُ عالمَ النصِّ[٢]، ثم قامَ بعضُ العلماءِ بالدعوة إلى إقامةِ علمٍ يدعى "نحو النص" يرونَ فيهِ أنَّ التحليلَ لا يتوقفُ عندَ التحليلِ التركيبيِّ للجملةِ، فالجملةُ عندهُمْ هي المقولةُ الأساسيةُ في النظريةِ اللغويةِ، غيرَ أنَّ النصَّ هو الوحدةُ الأساسيةُ للاتصالِ[٣]. وعلى هذا فالنصُ عندهم "نسيجٌ منَ الكلماتِ المترابطةِ بعضها ببعضٍ، وهذه الخيوطُ تجمعُ عناصرَهُ المختلفةَ والمتباعدةَ في كلٍّ واحدٍ هو مَا نطلقُ عليهُ مصطلحَ النصِّ"[٤].

وحتى يكونَ النصُّ وحدةً مستقلةً في ذاتِهَا تصلحُ أنْ نطلقَ عليه "النصَّ" منَ اللزامِ أنْ تتوافرَ فيهِ مجموعةٌ منَ المعاييرِ التي نطلقُ عليها المعاييرَ النصيةَ، وهذهِ المعاييرُ: أولُها: السبكُ. ثانيهَا: الالتحامُ. ثالثها: القصدُ. رابعها: القبولُ. خامسها: رعايةُ الموقفِ. سادسها: التناصّ. سابعها: الإعلاميةُ[٥].

---

(١) Falk Julia. Linguistics and language. 200-201

(٢) شبلنر، برند، **علم اللغة والدراسات الأدبية**، ترجمة محمود جاد الرب، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص١٠٤.

(٣) بحيري سعيد حسن، **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، مكتبة لبنان، ١٩٩٧، ص٢٣٨.

(٤) الزناد الأزهر، **نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً**، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣، ص١٢. فان دايك، **النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي**، ترجمة: عبدالقادر قنيني، ٢٠٠٠، ص٢١.

(١) روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ص١٠٣-١٠٥

وقدْ تطرقَ النصيونَ المحدثونَ إلى مصطلحِ السبكِ موضحينَ مفهومَه، ومبينينَ أدواتِهِ، ومبرزينَ عواملَه وشروطَه[1]، غير أنّ النصيينَ العربَ لمْ يتفقوا حولَ المصطلحِ العربيِّ المقابلِ لهُ، فتعددتْ مصطلحاتُهُ بتعددِ الدراساتِ النصيةِ، ومن تلكَ المصطلحاتِ الاتساقُ، والانسجامُ، والترابطُ، والتماسكُ، والتضامّ.

وأمَّا مفهومه عندهُمْ فهوَ: "علاقةٌ أو مجموعةُ علاقاتٍ عامةٍ مكونةٌ للنصِّ، يتعرضُ بعضُها لقيودٍ حينَ يندمجُ في بنيةِ الجملةِ؛ لأنَّ الشرطَ النحويَّ لوجودِ الجملةِ يضمنُ بلا شكٍّ انسجامَ أجزاءِ النصِّ لتكونَ نصاً"[2].

وللسّبكِ وظائفُ متعددةٌ، فهو العنصرُ الأساسيُّ في تشكيلِ النصوصِ وتفسيرِهَا؛ لأنهُ يعملُ على جعلِ الكلامِ مستقراً وثابتاً ومُبعِداً الشتاتَ عنْ بنيةِ المعلوماتِ، فالسبكُ يساعدُ القارئ على فهمِ النصِّ عن طريقِ متابعةِ عناصرِ الترابطِ –عبرَ النصِّ– التي تمكنهُ من فهمِ البياضاتِ الضروريةِ بينَ السطورِ[3].

وقد دُرِس السبكُ من جهةِ التطبيقِ عندَ جملةٍ منَ الباحثينَ النصيينَ على وفقِ تقسيماتِ (هاليداي ورقية حسن)؛ إذ قسما السبكَ قسمينِ[4]: السبكِّ النحويِّ، والسبكِّ المعجميِّ، وقدْ ضمَّ السبكُّ النحويُّ: الإحالةَ، والاستبدالَ، **والحذفَ**، والوصلَ، وقدْ ضمَّ السبكُ المعجميُّ: التكرارَ، والمصاحباتِ المعجميةَ.

---

(٢) ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، **البرهان في إعجاز القرآن**، أحمد مطلوب، ٢٠٠٦، ص١٨.

(٣) بلحوت شريفة، **الإحالة دراسة نظرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٨٣.

(٤) حسام أحمد فرج، **نظرية علم النص**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨٠.

(١) **الإحالة دراسة نظرية**، المرجع السابق، ص٧٧. خطابي محمد، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، المركز العربي، ٢٠٠٦، ص٢٤– ٢٥.

الحذفُ منْ منظورِ علماءِ النصِّ

لا فرقَ في مفهومِ الحذفِ بينَ علماءِ التراثِ العربيِّ ونحوِ النصِّ، فـ(بوجراند) يرى أنَّ الحذفَ – يسمى عندهُمْ اعتداداً بالمبنى العدميِّ (Zero Morpheme) – هو "استبعادُ العباراتِ السطحيةِ التي يمكنُ لمحتواهَا أن يقومَ في الذهنِ، أو أن يوسّعَ، أو يعدلَ بوساطةِ العباراتِ الناقصةِ"(١).

وذكرَ هاليداي "أنَّ الحذفَ علاقةٌ داخلَ النصِّ، وفي معظمِ الأمثلةِ يوجدُ العنصرُ المفترضُ في النصِّ السابقِ، وهذا يعني أنَّ الحذفَ علاقةٌ قبليةٌ، مثالُ ذلك: هل كنتَ تسبحُ؟ نعمْ. فالحذفُ من الجملةِ الثانيةِ (كنتُ أسبحُ)"(٢).

وقد ذكرَ كريستال أنّ الحذفَ هو حذفُ جزءٍ من الجملةِ الثانيةِ، يدلُّ عليها دليلٌ في الجملةِ الأولى، ومثالُ ذلكَ: أينَ رأيتَ السّيّارةَ؟ في الشارعِ، فالحذفُ منَ الجملةِ الثانيةِ "رأيتها"(٣).

وعندي أنّ هذين المثالين – مثال هاليدي وكريستال – لا يختلفانِ مطلقاً عما أثرَ عندَ النحاةِ في مبحثِ النحوِ ولا سيما عندما تحدثوا عنْ حذفِ الخبرِ كما ظهرَ سابقاً.

ويرى النصّيونَ أنَّ الحذفَ منْ خصائصِ اللغةِ التي تكسِبُهَا الرونقَ والألقَ من خلالِ الاختصارِ والاقتصاد. ويؤدي إلى الإيجازِ وسرعةِ الإتاحةِ في الوقتِ

---

(٢) **النص والخطاب والإجراء**، المرجع السابق، ص٣٠١.

(٣) **الإحالة دراسة نظرية**، المرجع السابق، ص٧٧.

(4) *D.Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language. Cambridge university.press.1987 .p.119*

الذي يقتطعُ منَ البنيةِ السطحيةِ بشدةٍ[١]. كما يمكنُ أن تُحذَفَ أدواتُ الربطِ؛ مما ينتجُ نوعاً منْ سرعةِ الإيقاعِ وديناميكيةِ التعبيرِ[٢].

وللحذفِ – عندَ علماء النصِّ – أثرٌ بارزٌ في توجيهِ صياغةِ الكلام، وهذا عائدٌ إلى النصِّ نفسهِ، بوصفهِ رسالة في المقامِ الأولِ، فالمحذوفُ منَ النصِّ يتعلقُ بطرفي التواصلِ[٣]، ويشكّلُ الحذفُ جزءًا منْ عمليةِ الفهمِ والتفسيرِ عنْ طريقِ تفاعلِ المتلقي مع القائلِ، فعندما نقومُ بحذفِ أحدِ العناصرِ اللغويةِ المُشكّلةِ للحدثِ الكلاميِّ نُشكلُ – حينئذٍ – دافعاً للمتلقي إلى تعقبِ المحذوفِ وإدراكهِ ذهنياً؛ للوصولِ إلى الاكتمالِ النحويِّ، ويؤدي هذا العملُ إلى إعمالِ الفكرِ وتنشيطِ العقلِ والخيالِ المفضيةِ إلى تثبيتِ المعنى وترسيخهِ[٤].

وقدْ اهتمَّ النصيونَ بوجودِ الدليلِ المقاليِّ والمقاميِّ في الحذفِ، فأهميةُ وجودهِ تكمنُ في كونهِ يحققُ المرجعيةَ بينَ المذكورِ والمحذوفِ في أكثر منْ جملةٍ ويحققُ التماسكَ بينَ جملةٍ أو مجموعةٍ منَ الجملِ[٥] فالحذفُ لا يخلفُ أثراً؛ إذ لا يحلُّ بدلَ المحذوفِ شيءٌ، فنجدُ في الجملةِ الثانيةِ فراغاً بنيوياً، يهتدي القارئُ إلى ملئهِ اعتماداً على ما وردَ في الجملةِ الأولى أو النصِّ السابقِ، والحذفُ على مستوى الجملةِ الواحدةِ غير مهمٍ في الاتساقِ النصيِّ، ويجبُ البحث عنهُ منْ خلالِ الجملِ وليسَ داخلَ الجملةِ الواحدةِ[٦].

---

(١) **النص والخطاب والإجراء**، المرجع السابق، ص٣٤٥.

(٢) فضل صلاح، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ط١، لبنان، ١٩٩٦، ص٢٦٧.

(٣) محمد عبدالباسط، **النص والخطاب قراءة في علوم القرآن**، القاهرة، الآداب، ٢٠٠٩، ص١٨٥.

(٤) محمد صلاح زكي، **البلاغة والأسلوبية عند السكاكي**، مصر،٢٠٠٧، ص١٢٠.

(٥) **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ج٢، ص٢٠٨.

(١) **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، المرجع السابق، ص٢١-٢٢.

وقدْ تطرقَ روبرت دي بوجراند إلى هذا الموضوعِ وأطلقَ عليهِ "التكافلَ النحويَّ" (Grammatical Dependency)، وقالَ في ذلكَ: إذا فهمنا الوحدةَ السطحيةَ للكلامِ بأنَّها التكافلُ النحويُّ بينَ عنصرين لا يمكنُ لأحدهما على الأقلِ أن يستقلَّ بالإفرادِ، فينبغي للحذفِ عندئذٍ أنْ يعرفَ بوساطةِ عنصرٍ تركيبيٍّ غيرَ مرتبطٍ بما حولَهُ... وأنَّ البنياتِ السطحيةَ في النصوصِ غير مكتملةٍ غالباً بعكسِ ما قدْ يبدو في تقديرِ الناظرِ....وأنهُ منْ غير المعقولِ بالنسبةِ للناسِ أن يحولوا كلَّ شيءٍ يقولونهُ أو يفهمونهُ إلى جملٍ كاملةٍ، فلو فعلوا ذلكَ لكانَ أولى بهم أنْ يتكلموا بجملٍ تامةٍ أكثر كثيراً مما يفعلونَ، فالاكتمالُ النحويُّ ينتجُ تراكيبَ لا فائدةَ فيها ولا وضوح[1].

وللحذفِ عندَ النصيينَ أساليبُ متعددةٌ، منها[2]: **الإشغالُ**: وهو ينتجُ نوعاً من سرعةِ الإيقاعِ وديناميكيةِ التعبيرِ. **والاختيارُ**: وهو حذفُ بعضِ المعلوماتِ وإبقاءُ بعضِها الآخرِ مع مراعاةِ وضوحِ العلاقةِ بينَ المحذوفِ والمتروكِ. **والتعميمُ**: ويقتضي بحذفِ بعضِ البياناتِ الجوهريةِ. **والتكوينُ**: ويهدفُ إلى اختزالِ مجموعةٍ منَ التراكيبِ وتكوينها من جديدٍ في جملةٍ واحدةٍ.

ولعلَّ الأساليبَ السابقةَ تحتاجُ إلى ديناميكيةٍ محددةٍ حتى تؤديَ وظيفةَ السبكِ النصيِّ، ولهذا يرى النصيونَ أنَّ هذهِ الديناميكيةَ لا يمكنُ أنْ تؤديَ تلكَ الوظيفةَ إلا بنوعٍ واحدٍ من الحذفِ، وهو الاعتدادُ بالمبنى العدميِّ.

---

(٢) **النص والخطاب والإجراء**، المرجع السابق، ص٣٤١-ص٣٤٢.

(٣) **بلاغة الخطاب**، المرجع السابق، ص٢٧٦و ص٣٣٤-٣٣٥.

وقدْ قسمَ هاليداي ورقية حسن الحذفَ النصيَّ إلى ثلاثةِ أقسامٍ[1]: أولها: الحذفُ الاسميُّ، ثانيها: الحذفُ الفعليُّ، ثالثها: الحذفُ القوليُّ.

وقد عدَّ النصيونَ الاشتغالَ النحويَّ من قبيلِ الحذفِ النصيِّ؛ خاصة إذا أعملتَ الثاني اعتماداً على توضيحهِ اللاحق للأولِ؛ فتحذفَ اللاحقَ منهُ، وهذا النوعُ ينتجُ نوعاً من سرعةِ الإيقاعِ وديناميكيةِ التعبيرِ[2].

ويقومُ الحذفُ على سبكِ النصِّ معتمداً على ثلاثةِ أسسٍ، وهيَ[3]:

١- التكرارُ بعدَ تقديرِ المحذوفِ.

٢- المرجعيةُ بينَ العنصرِ المحذوفِ والعنصرِ المذكورِ، وتكونُ قبليةً أو بعديةً أو مقاليةً أو مقاميةً.

٣- وجودُ قرينةٍ أو دليلٍ يشيرُ إلى العنصرِ المحذوفِ.

ونرى كثيراً منَ النصيينَ المعاصرينَ منْ يتبنونَ مقولةً مفادها "أنَّ الدليلَ اللفظيَّ في الحذفِ النصيِّ يغايرُ ذاكَ الموجودَ في الاحتباكِ النحويِّ والاحتباكِ البلاغيِّ؛ إذ إن الأولَ لا يدور في حدودِ الجملة بل يتعدى حدودَها؛ منتقلاً إلى جملةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ، في حين أنَّ الثاني يتقوقعُ في حدودِ المسندِ والمسندِ إليه"[4].

ويرفضُ الباحثُ هذا الرأيَ جملةً وتفصيلاً؛ لما تحصلَ لديهِ منْ أدلةٍ نقليةٍ تنظيريةٍ أم تطبيقيةٍ ساقها في المطلبِ الأولِ والثاني توصل منْ خلالها إلى تجاوزِ

---

(١) **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، المرجع السابق، ص٢١.

(٢) **بلاغة الخطاب**، المرجع السابق، ص٢٦٧.

(٣) عزة شبل (٢٠٠٧) **علم لغة النص بين النظرية والتطبيق**، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ص١٧٢.

(١) بلحوت شريفة (٢٠٠٧)، **الإحالة دراسة نظرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص٨٣.

النحوِ العربيِّ والبلاغةِ العربيةِ البحث في الجملة الواحدةِ إلى البحثِ بالتماسكِ التركيبي.

وقد دأبَ كثيرٌ من الدارسينَ المعاصرينَ[1] على استكناهِ مظاهرِ السبكِ النصيِّ ومنها الحذفُ النصيُّ، وقد اتخذوا من سورِ القرآنِ، والأحاديثِ الشريفةِ، والخطبِ نماذجَ تطبيقية، وقد فاضتْ هذه الدراساتُ بالأمثلةِ التطبيقيةِ على الحذفِ النصيِّ التي تتوافقُ والأمثلةَ التي طرحها المنظرونَ ككريستال وهاليداي ورقية حسن.

وفي نهايةِ هذا المطلبِ يظهرُ لنا أنَّ الاعتدادَ بالمبنى العدميِّ يسهمُ في تحقيقِ الترابطِ النّصيِّ للنصوصِ منْ إثارةِ الذهنِ في تقديرِ المحذوفِ وملءِ فراغاتٍ في النّصّ، فينتج عنها تكرارٌ واضحٌ بينَ الدليلِ المذكورِ العنصرِ المحذوفِ، والمرجعيّةِ العائدةِ إلى المذكورِ، ويلمس معها المتلقي ترابطاً واضحاً بين جملِ النّصِّ.

الخلاصةُ

ولعلَّ صفوةَ القولِ في هذا البحثِ تتجلّى بما يلي:

أولاً: لقدْ وُجِدَ في التراثِ النحويِّ العربيِّ الكثيرُ من الإشاراتِ التي ترمي إلى تماسكِ النصِّ داخلياً والمتمثلِ بربطِ الجملِ مع بعضِهَا بعضاً، وتماسكِ النصِّ خارجياً

---

(٢) الهواوشة، محمود، **أثر عناصر الاتساق في تماسك النص سورة يوسف مثلاً**، ط١، عمان، دار عماد الدين، ٢٠٠٩م. أبو زنيد عثمان، **نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية**، ط١، الأردن، عالم الكتب، ٢٠١٠م. أحمد حسين حيال، **السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الإنعام**، رسالة ماجستير، العراق، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠م.

والمتمثلِ بربطِ النصِّ بالسياقِ والمتغيراتِ الخارجيةِ. وعلى هذا فالبحثُ يرفضُ رأيَ مَنْ قالَ: إنَّ النحوَ العربيَّ يهتمُّ فقط بالحذفِ المتقوقعِ بحدودِ الجملةِ الواحدةِ القائمةِ على المسندِ والمسندِ إليهِ. ويتبنّى رأيَ مَنْ قالَ: إنَّ النحوَ العربيَّ تجاوزَ الحديثَ عنِ الجملةِ الواحدةِ ليصلَ إلى البحثِ في الترابطِ بينَ الجملةِ والجملةِ الأخرى من جهةٍ، والجملة وسياقها من جهةٍ أخرى.

ثانياً: لقد وُجِدَ في التراثِ النحويِّ لمبحثِ الحذفِ أن هناكَ العديدَ من المسائلِ النحويةِ التي تلزمُ أو تجيز للمتكلمِ أن يحذفَ بعضَ عناصرِ الحدثِ الكلاميِّ لدليلٍ مقالي يسبقهُ أو يلحقُ به، وغالباً ما يكونُ المحذوفُ المقدرُ هو نفسُهُ الدليلُ المذكورُ، وبناء على ذلك فإنه يشكلُ مرجعيةً تسهمُ في الربطِ بينَ الجملتين. وهذهِ الأمور شكلتِ الأساسَ المتينَ للاحتباكِ البلاغيِّ ولنحو النصِّ. بل إننا نستطيعُ القولَ: إنّ البلاغيين انحصرَ جهدُهُمْ في وضعِ مصطلحٍ لما توصلَ إليه النحويون الذين سبقوهُمْ بخطواتٍ واسعةٍ، وهذا الأمرُ يقودنا إلى أمرين: الأمر الأول: الاعترافُ بوجودِ الاحتباكِ النحويِّ. والأمر الثاني: إن المنظرين لنحوِ النصِّ اعتمدوا على مقولاتِ النحويين التي طورها البلاغيون من بعدهم.

ثالثاً: لمْ يتفقِ البلاغيون على ماهيةِ الاحتباكِ البلاغيِّ، فظهرَ عندَ بعضِهم وجوبُ وجودِ جملتين متقابلتين، ويحدثُ الحذفُ في كلتا الجملتين على أن يدلَّ أحد عناصرِ الجملةِ الأولى على المحذوفِ في الجملةِ الثانيةِ وأن يدلَّ أحد عناصر الجملةِ الثانية على المحذوفِ في الجملةِ الأولى. وظهرَ عندَ بعضِهم أن الاحتباكَ تقابلُ جملتين، ويحدثُ الحذفُ في أحدهما على أن يدلَّ دليلٌ في الجملةِ الثانيةِ على المحذوفِ.

رابعاً: إنَّ المصطلحاتِ الثلاثةَ "الاحتباكَ البلاغيَّ" و"الاحتباكَ النحويَّ" و"الاعتدادَ بالمبنى العدميِّ" تتفقُ في أغلبِ الجزئياتِ المكونةِ لها، فقد وجدتِ

الدراسةُ أنَّ المفهومَ العامَّ والشروطَ والأسبابَ والفوائدَ والأنواعَ في جلها في تلك المصطلحاتِ تشتركُ في الحذفِ والتقابلِ والتكرارِ والربطِ والدلالةِ.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الفكر، ٢٠٠٠.
- أبو المكارم علي، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.
- أبو المكارم، علي، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.
- أبو زنيد عثمان، **نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية**، ط١، عالم الكتب، الأردن، ٢٠١٠.
- أبو موسى، محمد، **خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى**، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، **البرهان في إعجاز القرآن**، أحمد مطلوب، ٢٠٠٦.
- ابن الأثير، (٦٣٧ هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب**، تحقيق: أحمد الحوفي، دار الرافعي، الرياض،١٩٨٣.
- أحمد حسين حيال، **السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الأنعام**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١١.
- الأزهري، خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، ط٢، المطبعة الأزهرية.

- الإستراباذي، محمد (٦٨٦هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن، طهران.
- الأُشْمُوني علي (٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨.
- الألوسي، محمود (١٣٤٢هـ)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، القاهرة، ١٣٤١هـ.
- الألوسي، شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن والسبعة المثاني**، إدارة الطباعة المنبرية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.
- الأنباري أبو البركات (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.
- بحيري سعيد حسن، **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، مكتبة لبنان، ١٩٩٧.
- البغدادي عبدالقادر (١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- البقاعي، برهان الدين (٨٥٥ هـ)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.
- بلحوت شريفة، **الإحالة دراسة نظرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،٢٠٠٧.

الثعالبي عبدالملك (٤٢٩هـ)، **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

- الجرجاني، عبدالقاهر (٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٣.
- ابن جني، (٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي ناصف، القاهرة، ١٩٩٩.
- ابن حجة الحموي، (٨٣٧هـ)، **خزانة الأدب وغاية الأرب**، شرح عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١.
- حسام أحمد فرج، **نظرية علم النص**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الحموز، عبدالفتاح، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الرشيد، الرياض، ١٩٨٤.
- الحنبلي أبو حفص (٧٧٥هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- خطابي محمد، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، المركز العربي، ٢٠٠٦.
- الخطيب طاهر يوسف، **المعجم المفصل في الإعراب**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.

- ابن دريد أبو بكر (٣٢١هـ)، **المجتنى**، د. محمد عبدالمعيد، حيدر آباد، ١٩٦٣.
- **ديوان حسان بن ثابت**، وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، الإسكندرية، ١٩٧٧.
- الرماني، أبو الحسن (٣٨٤هـ)، **النكت في إعجاز القرآن**، تحقيق: محمد خلف الله، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦.
- روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة.
- الزجاج إبراهيم بن السري (٣١١هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- الزركشي، بدر الدين، (٧٩٤)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزعبوط، سهام، **الحذف والتقدير في صحيح البخاري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠.
- الزناد الأزهر، **نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً**، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣.
- ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١، الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- السكاكي، محمد (٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم**، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
- السمين الحلبي أبو العباس (٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دمشق.

- سيبويه، عمرو (١٨٠ هـ)، **الكتاب**، عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، المكتبة الوقفية، مصر.
- السيوطي، (٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٥.
- السيوطي، (٩١١هـ)، **التحبير في علم التفسير**، تحقيق: فتحي عبدالقادر، دار المنار، القاهرة، ١٩٨٦.
- السيوطي، (٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر.
- السيوطي، (٩١١هـ)، **المطالع السعيدة**، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجماعية، مصر، ١٩٨١.
- شبلنر، برند، **علم اللغة والدراسات الأدبية**، ترجمة محمود جاد الرب، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
- الشعراوي، محمد، **المنتخب من تفسير القرآن الكريم**، دار العودة، بيروت،١٩٨٠.
- الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)، **عناية القاضي وكفاية الراضي**، دار صادر، بيروت.
- الشنقيطي، محمد الأمين (١٣٩٣هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر للطباعة، لبنان ،١٩٩٥.

- ابن الصائغ، (٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم، ط١، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤.
- طاهر حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢.
- الطوسي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ط١، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩.
- عزة شبل، **علم لغة النص بين النظرية والتطبيق**، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ابن عصفور، علي (٦٩٩هـ) **ضرائر الشعر**، تحقيق: إبراهيم محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٢.
- ابن عقيل، عبدالله (٧٦٩هـ) **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محي الدين، دار صعب.
- الغرناطي، جعفر، **طراز الحلة وشفاء الغلة**، تحقيق: رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة ،الإسكندرية.
- ابن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٩هـ.
- فان دايك، **النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي**، ترجمة: عبدالقادر قنيني،٢٠٠٠.
- الفراء، يحيى بن يزيد (٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، **العين**، دار صادر، بيروت.

- فضل صلاح، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ط١، لبنان، ١٩٩٦.
- الفقي صبحي، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠.
- القزويني، القزاز (٤١٢هـ)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: محمد زغلول، المعارف، مصر.
- القزويني، محمد (٧٣٩هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكفوي، أبو البقاء (١٠٩٤)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، الرسالة، ١٩٩٨.
- ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كمال، دار الكتاب العربي.
- المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق، القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد صلاح زكي، **البلاغة والأسلوبية عند السكاكي**، مصر، ٢٠٠٧.
- محمد عبدالباسط، **النص والخطاب قراءة في علوم القرآن**، الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمود بن عبدالرحيم (١٣٧٦هـ)، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، مؤسسة الإيمان، دمشق، ١٤١٨هـ.
- مصطفى عبدالسلام، **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**، دار القرآن، القاهرة.

- المصطفى عواطف، **الدلالة السياقية عند اللغويين**، ط١، دار السياب، لندن، ٢٠٠٧.
- ابن مضاء (٥٩٢هـ)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- المطعني، عبدالعظيم، **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، ط١، مكتبة وهبة، ١٩٩٢م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩.
- الموسى، نهاد، **الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي**، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، الشروق، ٢٠٠٣.
- ابن النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ٢٠٠٥.
- ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر، ٢٠٠٣.
- الهواوشة، محمود، **أثر عناصر الاتساق في تماسك النص سورة يوسف مثلاً**، ط١، دار عماد الدين، عمان، ٢٠٠٩.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

- D.Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language. Cambridge university.press.1987
- Falk Julia. Linguistics and language.1995. 200-201